الأداء المالي لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للعام ٢٠٢١

انشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) الصادر بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩م، يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى أدارته المؤسسة، وكما يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، يطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، كما وينشأ في الصندوق محفظتان مستقلتان على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الائتمان: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية عن حسابات الائتمان أو ما في حكمها وعن الجزء غير المشارك في الأرباح مِن حسابات الاستثمار المشترك.

٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

تتكون مصادر أموال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للصندوق بواقع اثنين ونصف بالألف سنوياً من مجموع أرصدة حسابات الإئتمان والاستثمار المشترك في نهاية كل سنة، سنداً لأحكام المادة (٣٣ مكرر/ب)، بالإضافة الى عوائد استثمارات أموال الصندوق وأية قروض حسنة يحصل عليها أو منح مالية تقدم للصندوق وفقاً لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموال الصندوق بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الإسلامية والعوائد المتحققة على استثماراتها في الاوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً إلى احكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

الأداء المالي للصندوق

ارتفعت حقوق الصندوق في نهاية العام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤٣,٩ مليون دينار مقارنة بـ ٢٦,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٠، وبلغ رأسمال الصندوق (٠,٥٥٠) مليون دينار في ٢٠٢١/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,١٥٠) مليون دينار من أصل مساهمتها برأسمال المؤسسة للصندوق، وقدمت البنوك الإسلامية المبلغ المتبقي البالغ (٠,٤٠٠) مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك الإسلامية المشمولة بأحكام قانون المؤسسة وتعديلاته، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢١ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٤٣,٤ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٠ بحوالي ١٧,٦ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢١ ما مقداره ١٧,٦ مليون دينار مقابل ١٥,٩ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٠، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ١٠,٧%.

محفظة استثمارات الصندوق

بلغت موجودات محفظة الصندوق من الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية حوالي ١٧,٦ مليون دينار مع نهاية العام وقد توزعت على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الإئتمان بقيمة ٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٦% من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.
٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك بقيمة ٩,٤ مليون دينار وبنسبة ٥٣,٤% من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٣/ب) والمادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٢٦,٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك ، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للصندوق في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ إلى حوالي ٤٣,٤ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٢٥,٨ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٠ بزيادة مقدارها ١٧,٦ مليون دينار وبنسبة ٦٨,٢%، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٠,٥٤% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٨٠٤٤,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وما نسبته ٠,٩٢% من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٤٧٢٨ مليون دينار.